.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الرابع من سنة 2023**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية للفصل الرابع من سنة 2023 أن النمو الاقتصادي الوطني سجل تحسنًا ملحوظا بلغ 4,1% عوض 0,7% خلال نفس الفترة من سنة 2022. وسجلت الأنشطة غير الفلاحية بالحجم ارتفاعا بنسبة 4,1% والنشاط الفلاحي بنسبة 5,8%.**

**وشكـل الطلب الداخلي قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق اتسم بالتحكم في التضخم وارتفاع الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**نمو اقتصادي معزز بالأنشطة الصناعية والفلاحية**

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** بالحجم**،** مصححة من التغيرات الموسمية**،** ارتفاعابنسبة7,4% خلال الفصل الرابع من سنة 2023 عوض انخفاض نسبته3,6% خلال نفس الفترة من سنة 2022. وذلك نتيجة ارتفاع القيم المضافة ل:

* الصناعات الاستخراجية بنسبة 16,4% عوض انخفاض بنسبة 15,7%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 8% عوض استقرار؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 2,4% عوض انخفاض بنسبة 7,1%؛
* الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات بنسبة 4,2% عوض انخفاض بنسبة 7,7%.

ومن جهتها، ارتفعت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بنسبة 4,6% في الفصل الرابع من سنة 2023 عوض انخفاض قدره12,4% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 5,8% عوض انخفاض بنسبة 13,1% وانخفاض أنشطة الصيد البحري بنسبة 14,9% عوض انخفاض بنسبة 2,3%.

ومن جهة أخرى، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** تباطؤا في معدل نموها انتقلت من 5,1% نفس الفصل من السنة الماضية إلى 2,8%. وقد تميزت بتباطؤ أنشطة:

* الفنادق والمطاعم إلى 6,9% عوض 63,2%؛
* البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات إلى 3٫7% عوض 5٫3%؛
* الخدمات المالية والتأمينية إلى 3٫6% عوض 7٫9%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي إلى 2٫5% عوض 2٫7%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي إلى 1٫8% عوض 4٫9%؛

وإلى ارتفاع أنشطة:

* النقل والتخزين بنسبة 3٫7% عوض 3٫6%؛
* الأنشطة العقارية بنسبة 2٫4% عوض 1٫5%؛
* التجارة وإصلاح المركبات بنسبة 2% عوض انخفاض بنسبة 1٫3%؛
* الاعلام والاتصال بنسبة 2% عوض انخفاض بنسبة 1,2%.

ونتيجة لذلك، عرفت القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية ارتفاعا بنسبة 4,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2023 عوض 2,2% سنة من قبل.

وفي هذا السياق، واعتبارا لارتفاع حجم الضريبة على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 2,6% عوض 3,9%، سجل **الناتج الداخلي الإجمالي نموا بنسبة 4,1%** عوض 0,7% خلال الفصل الرابع من السنة الماضية.

**تراجع في المستوى العام للأسعار**

 وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجماليارتفاعابلغ 6,7% عوض 4٫3% خلال الفصل الرابع من سنة 2022، مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 2,6% عوض 3,6%.

**ارتفاع الطلب الداخلي**

وسجل الطلب الداخلي ارتفاعا في معدل نموه بنسبة 8,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2023 بعد انخفاض بنسبة 1,6% نفس الفترة من سنة 2022 مع مساهمة في النمو الاقتصادي الوطني ب 9,4 نقطة.

وهكذا، عرف إجمالي تكوين الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال الثابت، التغير في المخزون وصافي اقتناء النفائس) ارتفاعا ملحوظا في معدل نموه منتقلا من ناقص %4,1 خلال الفصل الرابع من السنة 2023 إلى 19٫6% مساهما في النمو ب 6٫6 نقطة بدل مساهمة سلبية ب 1٫3 نقطة.

 ومن جهته، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر ارتفاعا في معدل نموها بنسبة 3% عوض انخفاض بنسبة 1,6% مساهمة في النمو ب 1,9 نقطة. وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا بنسبة 4,6% عوض 2,6% نفس الفصل من السنة الماضية مع مساهمة في النمو ب 0,9 نقطة.

**مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية**

على مستوى المبادلات الخارجية بالحجم، سجلت الواردات من السلع والخدمات ارتفاعا ب 13٫3% بدل 9٫4% مع مساهمة سلبية في النمو ب 8٫2 نقطة عوض مساهمة سلبية ب 4٫3 نقطة نفس الفصل من السنة الماضية. ومن جهتها، سجلت الصادرات من السلع والخدمات تباطؤا إلى 6٫4% بدل 20٫1% بمساهمة في النمو بلغت 2٫9 نقطة عوض 6٫7 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

وفي هذا الإطار، سجلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات خلال الفصل الرابع من سنة 2023 مساهمة سلبية في النمو بلغت -5,2 نقطة عوض مساهمة إيجابية قدرها 2,4 نقطة خلال السنة الماضية.

**ارتفاع الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني**

مع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمةبنسبة 6,7% وانخفاض صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 2,3%، تطور إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 6% خلال الفصل الرابع من سنة 2023 عوض 6,3% خلال نفس الفصل من سنة 2023.

وأخذا بالاعتبار تباطؤ الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 6% مقابل ارتفاع بنسبة 8,3% المسجل سنة من قبل، فقد استقر الادخار الوطني في 26,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 26,9%.

وقد مثل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال الثابت، التغير في المخزون وصافي اقتناء النفائس) 29,2% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 27,6% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، ونتيجة لذلك ارتفعت الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني منتقلة من 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 2,5%.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الرابع من سنة 2023:

